

Distr.: General  
8 March 2023  
Arabic  
Original: English



## اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

### جزر فرجن البريطانية

### ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

### المحتويات

#### الصفحة

|    |  |
|----|--|
| 3  | ..... لمحمة عامة عن الإقليم                          |
| 4  | ..... أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية |
| 8  | ..... ثانياً - الميزانية                             |
| 9  | ..... ثالثاً - الظروف الاقتصادية                     |
| 9  | ..... ألف - لمحمة عامة                               |
| 9  | ..... باء - الخدمات المالية                          |
| 10 | ..... جيم - السياحة                                  |
| 10 | ..... دال - الزراعة ومصائد الأسماك                   |
| 10 | ..... هاء - الاتصالات والبنى التحتية                 |

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 5 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الرابط التالي:  
[www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers](http://www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers)



|    |   |
|----|---|
| 11 | رابعاً - الظروف الاجتماعية  |
| 11 | ألف - العمالة والهجرة   |
| 12 | باء - التعليم   |
| 12 | جيم - الصحة   |
| 13 | دال - الجريمة والسلامة العامة   |
| 14 | هاء - حقوق الإنسان  |
| 14 | خامساً - البيئة   |
| 15 | سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية                         |
| 16 | سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل   |
| 16 | ألف - موقف حكومة الإقليم  |
| 16 | باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة  |
| 16 | ثامناً - نظر الأمم المتحدة في المسألة   |
| 16 | ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة |
| 16 | باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)                  |
| 17 | جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة   |
|    | المرفق  |
| 20 | خريطة جزر فرجن البريطانية   |

## لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: تمثل جزر فرجن البريطانية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون جيمس رانكين (منذ كانون الثاني/يناير 2021).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد نحو 100 كيلومتر إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد 25 كيلومترا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة 60 من الجزر والجزيرات والجزيرات الشعابية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلًا. وعشرون من هذه الجزر جزر مأهولة. أما الجزر الرئيسية، فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك. مساحة اليابسة: 153 كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 80 117 كيلومترا مربعا.

السكان: 33 595 نسمة (تعداد عام 2021)

العمر المتوقع عند الولادة: 77,4 سنة؛ 74,4 سنة للرجال و 81,3 سنة للنساء.

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: رود تاون وتقع في جزيرة تورتولا، كبرى الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء سعادة السيد ناتاليو ويتلي (منذ أيار/مايو 2022).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ وحزب جزر فرجن؛ وحزب التقدميين المتحدين؛ وحركة جزر فرجن التقدمية.

الانتخابات: أُجريت آخر انتخابات في 25 شباط/فبراير 2019؛ الانتخابات المقبلة: عام 2023.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب واحد يضم 15 عضواً.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 31 343 دولارا (تقديرات وزارة المالية لعام 2021).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وبلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي.

معدل البطالة: 5,5 في المائة (تقديرات عام 2019).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لمحة تاريخية: كان الأراواك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهم من الشعوب الأصلية في المنطقة. وقد أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام 1648. وفي عام 1666، بسط مستوطنون بريطانيون سيطرتهم على الجزر وحصل الإقليم على مركز المستعمرة البريطانية. ودخل نظام الحكومة الوزارية حيز التنفيذ في دستور عام 1967، وعلى رأسه شاغلا لمنصب الجديد لرئيس الوزراء.

## أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - وفقا لمرسوم دستور جزر فرجن لعام 2007، يُعيّن التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات شتى منها الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، وتحديد شروط وأحكام الخدمة للأشخاص العاملين في الخدمة العامة، وإدارة المحاكم. وينص الدستور على تفويض المسؤولية إلى حكومة الإقليم في بعض مجالات الشؤون الخارجية التي تتصل بمسائل معينة تندرج ضمن الحقائق الوزارية. والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لها وحدها صلاحية سن القوانين المتعلقة بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع حكومة الإقليم بصلاحيات التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها المسائل المتصلة بقطاع الخدمات المالية الخارجية.

2 - ونص دستور عام 2007 على أن تُسند مسؤوليات السلطة التنفيذية إلى حكومة وزارية لها هيكل منظم تنظيما رسميا بدرجة أكبر. ويتألف مجلس الوزراء من الحاكم؛ ورئيس الوزراء، ويعينه الحاكم من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين محليا؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويتولى الحاكم رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء ولكن لا يحق له التصويت. وتتولى اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء الموافقة على جدول الأعمال، وهي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء. ويتألف مجلس النواب من رئيس المجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و 13 عضوا منتخبا - 9 أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و 4 أعضاء يمثلون الإقليم ككل. وأنشئت لجنة استعراض الدستور في عام 2022 لإجراء استعراض كامل لدستور عام 2007. وعقدت اللجنة أول جلسة لها في 18 تموز/يوليه 2022 وبدأت المشاورات العامة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

3 - وينص الدستور على إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. وينتخب تسعة مرشحين للدوائر على أساس الأغلبية البسيطة، وينتخب أربعة مرشحين على نطاق الإقليم "ككل". ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن 18 سنة ويجب أن تكون لهم صفة "ابن الإقليم". وتمنح هذه الصفة صاحبها الحق في العمل دون تصريح والحق في التصويت. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، خلصت لجنة التحقيق لعام 2022 (انظر الفقرة 5) إلى أن الطلبات المقدمة للحصول على صفة ابن الإقليم على أساس المدة تُقِيم في ضوء شرط الإقامة لمدة 20 عاما، وهو الشرط الذي يطلب مجلس الوزراء تطبيقه منذ عام 2004، رغم أنه يتعارض مع المعايير القانونية الواردة في المادة 16 (3) من قانون الهجرة والجوازات لعام 1977 لجزر فرجن. وخلصت اللجنة إلى أن هذه السياسة غير قانونية. وفي ضوء التوصيات التي قدمتها اللجنة، التزمت حكومة الإقليم بإجراء استعراض للسياسة والعمليات الحالية المعمول بها لمنح الإقامة وصفة ابن الإقليم، بما في ذلك السلطة التقديرية المطلقة المخولة لمجلس الوزراء لمنح هذين المركزين، ومدة الإقامة المطلوبة للحصول على صفة ابن الإقليم. وأجريت آخر انتخابات عامة في 25 شباط/فبراير 2019.

4 - ويتألف قانون جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية للإقليم أو المملكة المتحدة نيابة عن الإقليم. وتتولى المحكمة العليا لشرق الكاريبي إدارة شؤون القضاء، ويقع مقرها في سانت لوسيا. وهي تضم محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. وتوجد محكمة صلح تتولى النظر في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ويوجد ثلاثة قضاة مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنويا، وتتألف من كبير القضاة واثنين من قضاة الاستئناف. ومجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة

هو محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام 2002 على منح الجنسية البريطانية لمواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية.

5 - وأعلن الحاكم السابق تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في كانون الثاني/يناير 2021. وكان الغرض من تلك اللجنة هو استعراض الحكم في الإقليم وتقديم توصيات لتحسينه. وعُين مفوض التحقيق الوحيد في 19 كانون الثاني/يناير 2021. وتضطلع اللجنة بالاختصاصات التالية: (1) تحديد ما إذا كانت هناك أي معلومات تفيد بوقوع أعمال فساد أو إساءة استخدام المنصب أو غير ذلك من المظاهر الخطيرة لخيانة الأمانة في السنوات الأخيرة في صفوف المسؤولين، سواء القانونيين أو المنتخبين أو العاملين؛ (2) النظر، في حالة وجود معلومات من هذا القبيل، في الظروف التي سمحت بوقوع أعمال الفساد أو إساءة استخدام المنصب أو غير ذلك من المظاهر الخطيرة لخيانة الأمانة، وتحديد ما إذا كانت لا تزال قائمة؛ (3) القيام، عند الاقتضاء، بتقديم توصيات مستقلة بغية تحسين معايير الحكم، ومنح شعب جزر فرجن البريطانية الشعور بالثقة في أن الحكم يقوم على أسس عادلة وشفافة وسليمة؛ (4) القيام، عند الاقتضاء، بتقديم توصيات مستقلة بغية تحسين عمل وكالات إنفاذ القانون والعدالة؛ (5) قيام المفوض بإبلاغ حاكم جزر فرجن البريطانية في أول فرصة سانحة إذا رأى المفوض في أي وقت أن تغيير هذه الاختصاصات من شأنه أن يعود بالنفع على الرفاه العام في سياق تحقيق أهداف التحقيق؛ (6) إعداد تقرير خطي وتقديمه إلى حاكم جزر فرجن البريطانية آنذاك في غضون ستة أشهر من بدء التحقيق، مع تقديم جميع التوصيات التي تراها اللجنة مناسبة شريطة أن يمدد الحاكم المهلة المحددة لتقديم التقرير إلى فترة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ بدء التحقيق.

6 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، كانت هناك فترة عقدت فيها اجتماعات عامة، أعقبها عقد جلسات استماع على مدى عدة أشهر، وعملا باقتراح مقدم من رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية آنذاك، بُنيت هذه الجلسات مباشرة عبر الإنترنت، وهو إجراء يسر على عدد كبير من الجمهور مشاهدة هذه الجلسات. وعين الوزراء المنتخبون في حكومة جزر فرجن البريطانية مكتب محاماة مقره في المملكة المتحدة لتمثيل مصالحهم، ودعم عمل المدعي العام لجزر فرجن البريطانية، والمساعدة في تيسير التعاون مع الخدمة العامة لجزر فرجن البريطانية. وذكرت حكومة جزر فرجن البريطانية أن الهدف من ذلك الإجراء هو "ضمان شفافية العملية وإسداء المشورة بشأن المسائل الناشئة عن هذا القرار الذي اتخذته الحاكم بخصوص هذه المسألة وبشأن جميع المسائل المتعلقة بلجنة التحقيق".

7 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، قُدم تقرير لجنة التحقيق إلى الحاكم في 4 نيسان/أبريل 2022 بعد أن طلب المفوض تمديد الإطار الزمني الأصلي مرتين بسبب استمرار نقشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والكثافة الهائلة من المعلومات المقدمة إلى اللجنة، ووافق الحاكم على طلبه. وفي 5 نيسان/أبريل 2022، أصدر الحاكم بيانا حدد فيه النهج الذي اتبعه في مناقشة التقرير مع المسؤولين المنتخبين وغيرهم من المسؤولين، بما في ذلك عقد اجتماع في لندن مع رئيس الوزراء لمناقشة التقرير مع حكومة المملكة المتحدة، ونشره. وأوقفت سلطات الولايات المتحدة رئيس الوزراء آنذاك في ميامي في 28 نيسان/أبريل 2022 بتهم لا علاقة لها بأعمال اللجنة. وفي ضوء ذلك التوقيف، نشر الحاكم تقرير اللجنة في 29 نيسان/أبريل 2022.

8 - وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، جاء التقرير النهائي في 936 صفحة بالإضافة إلى مرفقات مؤيدة واشتمل على 49 توصية بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالحكم. وأفادت الدولة

القائمة بالإدارة بأن التقرير كان شاملاً ومبنيًا على الأدلة وتابعته عن كثب وسائل الإعلام والجمهور في الإقليم. وذكر المفوض، في التوصيات الشاملة، أنه لم يكن من الصعب، لدى تحليل الأدلة، استخلاص العديد من الاستنتاجات الواردة في التقرير وأن حالة الحكم في الإقليم متردية للغاية. وفي جميع الظروف المبينة، ومنها عدم وجود أي تفسير مقبول لتلك الحالة والطريقة التي يواصل بها الموظفون العامون المنتخبون تجنب المبادئ الأساسية للحكم الرشيد وهم يدركون أن من شأن ذلك أن يفضي إلى بيئة قد تزدهر فيها خيانة الأمانة داخل الحكومة وخارجها، فإن الأدلة ستدفع أي شخص محايد ومستقل إلى اعتماد الرأي القائل بأن هذا السلوك يندرج ضمن الفقرة 1 من الاختصاصات (انظر الفقرة 5). وذكر أيضا أن الظروف التي سمحت بوجود هذه الحالة لم تتغير، ومن المرجح أن تظل الأمور على ما هي عليه في الوقت الراهن دون أن يطرأ عليها أي تغيير في المستقبل المنظور. وخلال التحقيق، كان المشاركون يسعون في أحيان كثيرة إلى إظهار أن بعض الأدلة لا تثبت ضعف الحكم و/أو خيانة الأمانة في المناصب العامة. ورغم أن مساعيهم باءت عادة بالفشل، فقد أعرب المفوض عن أمله في أن تكون الأخطاء الواردة في التقرير قليلة، وقال إن المعلومات المعروضة عليه ترسم صورة لا يمكن أن ينال منها أي هجوم على أي جزء من هذه المعلومات. وقال إن كم الأدلة هائل. وقال إنه يرى أنه إذا نُظر إلى الأدلة في مجملها، يتضح أنها أدلة قاطعة وترسم على نحو لا يقبل الجدل الصورة التي وصفها.

9 - وخلص المفوض كذلك إلى أن المسألة ليست مجرد أن شعب الإقليم جدير بما هو أفضل من ذلك، فهذا أمر مفروغ منه، بل إن المسألة هي أن حكومة المملكة المتحدة ليست مدينة لهم بحمايتهم من هذه الانتهاكات فحسب، بل كذلك بمساعدتهم على تحقيق تطلعاتهم إلى الحكم الذاتي بوصفهم مواطنين في دولة ديمقراطية ذات طابع عصري. وقال إنه نظر بعناية في خيار اتخاذ تدابير أقل قوة، ولكنه، مع إدراكه عدم اعتزام الحاكم وحكومة المملكة المتحدة اللجوء إلى هذا الإجراء إلا كمالأخيراً، قد خلص إلى أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها معالجة المسائل ذات الصلة هي القيام مؤقتاً بتعطيل أجزاء الدستور التي تُخصص بموجبها قطاعات من الحكومة إلى الممثلين المنتخبين. وينبغي أن تكون مدة هذا التعطيل قصيرة قدر الإمكان لتهيئة الظروف المواتية لاستعادة نمط الحكم القائم على المبادئ بواسطة مسؤولين منتخبين. وشملت التوصيات المتبقية، وعددها 48 توصية، عدة توصيات بإجراء المزيد من الاستعراضات أو التحقيقات الجنائية في السلوك، بما في ذلك سلوك المسؤولين المنتخبين والوكالات الحكومية. كما أحاط المفوض علماً بالتزامات المملكة المتحدة بموجب المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة.

10 - ولدى صدور التقرير، نكر وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث والتنمية للمملكة المتحدة أن تقرير التحقيق الذي نشره الحاكم يبين بوضوح أن هناك حاجة إلى إحداث تغيير تشريعي ودستوري كبير لاستعادة معايير الحكم التي يستحق شعب جزر فرجن البريطانية الحصول عليها. وقال إن أقاليم ما وراء البحار جزء أساسي من أسرة المملكة المتحدة. وأشار إلى أن حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بأمن ورفاه شعب جزر فرجن البريطانية.

11 - وعُيّن ناتاليو ويتلي رئيساً للوزراء في 5 أيار/مايو 2022 وشكّل حكومة وحدة وطنية ائتلافية. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، عملت حكومة المملكة المتحدة مع رئيس الوزراء الجديد وحكومته والحاكم على إعداد رد على التقرير.

12 - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة جزر فرجن البريطانية وافقت في 1 حزيران/يونيه 2022 على إطار لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وفي 8 حزيران/يونيه 2022، أبلغ وزير خارجية المملكة

المتحدة برلمان المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة والحاكم قد عملا مع حكومة الوحدة الوطنية منذ تشكيلها لتحويل التزاماتها العامة بالإصلاح إلى خطة تنفيذ قوية تتضمن مجموعة شاملة ومحددة بدقة من مراحل الإنجاز. ومن شأنها، إذا ما تحققت، أن توفر الحماية من الفساد وأن تكفل عودة الحكم الرشيد. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تتاح للحكومة الجديدة فرصة لإثبات التزامها بالإصلاح من خلال تنفيذ التوصيات المقدمة، وعددها 48 توصية، ومن خلال اتخاذ المزيد من التدابير. ولكن إذا اتضح أن هذا النهج لا يحقق الإصلاح الذي يبتغيه شعب الإقليم ويستحقه، فسيقوم الحاكم والحكومة بالتصرف حيال ذلك. وقد يقتضي ذلك سرعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي. ولكي يتسنى لحكومة المملكة المتحدة القيام بذلك على وجه السرعة إذا لزم الأمر، فإنها قدمت أمرا مجلسيا إلى مجلس الملكة الخاص من شأنه أن يسمح بتنفيذ هذا الأسلوب من أساليب الإدارة - إذا لزم الأمر.

13 - وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ذكر حاكم جزر فرجن البريطانية، في استعراضه الفصلي للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، أن عددا من المجالات شهدت إحراز تقدم جيد. وساق أمثلة على التغيير الإيجابي منها تعديل قانون مراجعة الحسابات بحيث يجرم عدم التعاون مع المراجع العام للحسابات أو إعاقة عمله، والتغييرات ذات الصلة في أنظمة لجنة الخدمات للخدمة العامة. وقد بدأت جميع الاستعراضات الموصى بها في تقرير لجنة التحقيق باستثناء استعراضين. وأمر الحاكم أيضا قوة شرطة جزر فرجن الملكية بإجراء جميع التحقيقات الجنائية الموصى بها في التقرير، وكان المراجع العام للحسابات بصدد إجراء عمليات مراجعة الحسابات الموصى بها. غير أن الحاكم لاحظ أن ثمة مجالات لم يحرز فيها تقدم يذكر أو لم يحرز فيها أي تقدم على الإطلاق. وفي معظم الحالات التي لم يتم فيها التقيد بالمواعيد النهائية، كانت هناك أسباب وجيهة للتأخير وكان لدى الحاكم أدلة تثبت أن العمل جار. وشدد الحاكم على أهمية الحفاظ على الوتيرة العامة للإصلاح، وعلى أن يكون التغيير بعيد المدى وعميق الجذور. وهذا يقتضى استمرار الالتزام والعمل الشاق من جانب المسؤولين المنتخبين وأجهزة الخدمة العامة. وفي حين أن النهج العام الذي يتبعه رئيس الوزراء ومجلس الوزراء كان يمثل في المشاركة البناءة والشراكة في تنفيذ الإصلاحات، فهناك بعض المجالات التي تشكل مصدرا للقلق إزاء مستوى الالتزام بإجراء إصلاح ذي مغزى. ومن هذه المجالات الاستمرار في بعض الحالات في الاستفادة من الإعفاءات من متطلب إرساء العقود الحكومية عن طريق المناقصات، والمقاومة التي صودفت عند توسيع نطاق عضوية لجنة استعراض الدستور، وتعديل مشروع قانون سجل المصالح للحد بشدة من إمكانية اطلاع الجمهور على سجلات المصالح الخاصة بأعضاء مجلس النواب. وقال الحاكم إن من الضروري التصدي للمجالات المثيرة للقلق وعدم ظهور مشاكل جديدة تتعلق بالحكم.

14 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ذكر وزير شؤون الأمريكيتين وأقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ردا على استعراض الحاكم للتقدم المحرز، أنه يتفق عموما مع الرأي القائل بأن التقدم المحرز في هذه الفترة الأولية يكفي لمواصلة تنفيذ النهج الحالي، ولكن من الأهمية بمكان الحفاظ على هذا التقدم، وبل وتحسينه في بعض الحالات، مع مراعاة الوفاء بالالتزامات والمواعيد النهائية. وقال إن شعب الإقليم يبتغي الإصلاح ويستحقه. وقال إن حكومة المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن يتمكن شعب الإقليم من رؤية هذا الإصلاح.

15 - وفي 13 شباط/فبراير 2023، نشر الحاكم الاستعراض الفصلي الثاني لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق، الذي يعرض بإيجاز بعض مظاهر التقدم الإيجابي المحرز خلال الأشهر الأربعة السابقة،

بما في ذلك التقدم المحرز في ممارسات الشراء. وقد أشار بيان صحفي إلى أنه حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2022، تم إنجاز 15 من أصل 48 توصية. وذكر الحاكم أنه يشعر بالتفاؤل إزاء الاتجاه الإيجابي نحو اتباع إجراءات منفتحة وشفافة في المشتريات العامة، ولاحظ في الوقت نفسه رغم ذلك أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد. ولاحظ أن الوتيرة العامة للإصلاح أبطأ من المتوقع، وشدد على أهمية ألا تفقد الجماهير الثقة. وأعرب عن قلقه من أن تنفيذ الإصلاح قد أغفل أحيانا جوهر الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وهو: الحكم المنفتح والشفاف والخاضع للمساءلة. وذكر أيضا أنه يشعر بخيبة أمل بسبب عدم إحراز تقدم يُذكر في الأشهر القليلة السابقة على صعيد معالجة طلبات الإقامة والحصول على صفة "ابن الإقليم" والبت فيها. وفي المقابل، أعرب عن سعادته للإبلاغ عن إنجاز خمسة استعراضات وثلاث عمليات لمراجعة الحسابات. وقال الحاكم إنه ما برح يرحب بالنهج الذي يتبعه رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والتزامهما الصريح بعملية الإصلاح. وقال إنه لا يزال ملتزما بالعمل في إطار الشراكة مع حكومة الإقليم لضمان أن يرى سكان الإقليم الأثر الإيجابي لهذه الإصلاحات في حياتهم اليومية، وأن يتم ذلك دون إبطاء.

16 - وأعلنت حكومة الإقليم موقفها من تقرير لجنة التحقيق وتنفيذه في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في كاستريس في الفترة من 11 إلى 13 أيار/مايو 2022 (انظر A/77/23، المرفق الثاني)، والجلسة الرابعة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي عقدت في 13 حزيران/يونيه 2022 (انظر A/AC.109/2022/SR.4)، والجلسة الرابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التي عقدت في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر A/C.4/77/SR.4).

17 - وأعلنت الجماعة الكاريبية موقفها من مسألة جزر فرجن البريطانية في البيانات الصادرة عن الاجتماع العادي الثالث والأربعين لمؤتمر رؤساء الحكومات، الذي عقد في باراماريبو في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2022؛ والاجتماع الثالث والثلاثين بين الدورات لمؤتمر رؤساء الحكومات، الذي عقد في سان بيدرو، بليز، يومي 1 و 2 آذار/مارس 2022؛ والاجتماع العادي الثاني والأربعين لمؤتمر رؤساء الحكومات، الذي عقد عن طريق الإنترنت يومي 5 و 6 تموز/يوليه 2021؛ والاجتماع الثاني والثلاثين بين الدورات لمؤتمر رؤساء الحكومات، الذي عقد عن طريق الإنترنت يومي 24 و 25 شباط/فبراير 2021.

## ثانياً - الميزانية

18 - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، اتفقت حكومتا المملكة المتحدة وجزر فرجن البريطانية على بروتوكولات بشأن الإدارة المالية العامة الفعالة، وقُعت في نيسان/أبريل 2012. وتتص هذه البروتوكولات على التزام حكومة الإقليم بمبادئ توجيهية بشأن الاقتراض، وخطة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة تغطي فترة لا تقل عن ثلاث سنوات مالية. وتمتد السنة المالية لحكومة جزر فرجن البريطانية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، قُدّرت ميزانية عام 2023 بمبلغ 393,4 مليون دولار، وهي تتضمن إيرادات متكررة بمبلغ 373,03 مليون دولار ونفقات متكررة بمبلغ 329,1 مليون دولار.

## ثالثاً - الظروف الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

19 - تحدد "خريطة طريق الاقتصاد الأزرق الاستراتيجية لجزر فرجن للفترة 2020-2025"، التي أعدتها حكومة الإقليم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهجا متكاملا لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على المحيطات يجمع بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والهدف 11 من أهداف آيتشي للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

20 - وفي 15 كانون الثاني/يناير 2022، بدأت حكومة الإقليم عملية تشاور عامة بشأن مشروع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، التي أعدت بفضل الدعم التقني المقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويُتَوَقَّع أن تسترشد التنمية المستدامة في الإقليم بهذه الخطة خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتعتمد خطة التنمية، حسب ما ورد في مشروعها، على الرؤية التي تم الإعراب عنها أثناء المشاورات العامة الموسعة، والمقابلات المتعمقة، والرودود على أحد الاستقصاءات. وأجريت العديد من المشاورات العامة خلال تلك العملية للاشتراك أولا في جهود التثقيف الشامل بشأن أهداف التنمية المستدامة، ثم لضمان مشاركة المواطنين في تحديد الأولويات وصياغة رؤية طموحة للإقليم في مساعيه الرامية إلى تحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود. ومن بعض المسائل التي نوقشت إتاحة فرص أمام الشباب؛ والحفاظ على البيئة بالتزامن مع تطوير الاقتصاد الأزرق؛ وإدارة التنوع مع الحفاظ على العادات والتقاليد؛ وإقامة بنية تحتية مستدامة لمواجهة الدمار الذي خلفته آخر الأعاصير؛ وإعادة تنشيط الاقتصاد لمواجهة المخاطر المتصلة بالمناخ وجائحة كوفيد-19؛ والاستعداد والتحرك نحو تحقيق مزيد من الاستقلالية، والآثار المترتبة على هذا التقدم على مستوى الحكم. وتعتمد خطة التنمية أيضا على أهداف التنمية المستدامة، وأخذت في الاعتبار أهمية مواصلة جهود التعافي من إعصاري إيرما وماريا، فضلا عن إعادة تنشيط الإقليم وتغيير صورته بعد جائحة كوفيد-19. وتشير مسودة الوثيقة إلى إيلاء الاعتبار الواجب أيضا للتطور الدستوري للإقليم وإلى وجود صلة بين خطة التنمية واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

### باء - الخدمات المالية

21 - وفقا لما جاء في استعراض وتوقعات الاقتصاد الكلي للفترة 2021-2023، تأثر قطاع الخدمات المالية بالجائحة التي نشبت في عام 2020، وهو ما أدى إلى انخفاض بنسبة 14,5 في المائة في تأسيس الشركات الجديدة مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019. وارتفع عدد الشركات الجديدة المؤسّسة في عام 2021 (36 178) بنسبة 61,8 في المائة مقارنة بعام 2020 (22 362). واستمر هذا الاتجاه الذي بدأ في عام 2021 حتى الربع الأول من عام 2022، حيث كانت أرقام تأسيس الشركات مماثلة لمستويات ما قبل الجائحة. وفي المقابل، حتى نهاية أيلول/سبتمبر 2022، انخفض عدد الشركات الجديدة المؤسّسة بنسبة 18,9 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021.

22 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجّلة في نطاق ولايتها وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ،

في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع أمر مجلسي ينص على إطار لهذه السجلات. وقد التزمت حكومة جزر فرجن البريطانية بإنشاء هذا السجل، وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم في ذلك حسب الاقتضاء. وتتوقع حكومة المملكة المتحدة أن يكون هذا السجل، وسجلات أقاليم ما وراء البحار الأخرى، جاهزا بحلول نهاية عام 2023. ويتسق ذلك مع دعوة المملكة المتحدة إلى تحويل السجلات المتاحة للجمهور إلى معيار عالمي بحلول عام 2023.

23 - وفي آب/أغسطس 2022، أصدرت حكومة جزر فرجن البريطانية تشريعا يتيح إصدار الإطار الخاص بالأنظمة التي تحكم سجل الملكية النفعية للشركات المسجلة استعدادا لنهاية عام 2023.

## جيم - السياحة

24 - وفقا لتقديرات ميزانية عام 2023، أثر بدء انتشار جائحة كوفيد-19 في عام 2020 تأثيرا شديدا على قطاع السياحة. فقد انخفض عدد السياح الوافدين من 894 991 زائرا في عام 2019 إلى 305 356 زائرا في عام 2020؛ واستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 133 715 زائرا في عام 2021. وبحلول نهاية آب/أغسطس 2022، ارتفع مجموع الزوار بنسبة 1 054 في المائة، حيث ارتفع من 28 224 زائرا في آب/أغسطس 2021 إلى 325 753 زائرا. وارتفع عدد الوافدين في إطار توقف العبارات ورحلات اليوم الواحد من 2 641 بحلول نهاية آب/أغسطس 2021 إلى 204 330 لنفس الفترة من عام 2022، مسجلا بذلك معدل نمو قدره 7 637 في المائة.

## دال - الزراعة ومصائد الأسماك

25 - ساهمت الزراعة وصيد الأسماك بحوالي 1,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2018، وتنفذ هذه الأنشطة على نطاق ضيق وهي توفر مكونا صغيرا من مكونات تلبية الطلب المحلي. وتلبي معظم الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي. وثمة قدر من الإنتاج الزراعي، وإن كان على نطاق صغير، معظمه من الفواكه والخضراوات والماشية الصغيرة، ولا سيما الدواجن، التي تنتج في المقام الأول لأغراض الاستهلاك المحلي. وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي للمنتجات الزراعية والسمكية التي تنتجها جزر فرجن البريطانية. وينظم قانون جزر فرجن لمصائد الأسماك لعام 1997 وأنظمة مصائد الأسماك لعام 2003 أنشطة صيد الأسماك للأغراض التجارية والترفيهية والرياضية، التي تستفيد منها السوق المحلية في المقام الأول. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أوصى المفوض، في تقرير لجنة التحقيق لعام 2022، بأن يقوم المراجع العام للحسابات بإجراء تدقيق/فحص كامل لبرنامج المزارعين وصيادي الأسماك.

## هاء - الاتصالات والبنى التحتية

26 - توجد في جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة يبلغ طولها أكثر من 200 كيلومتر. وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، منها المطار الدولي الرئيسي، وهو مطار تيرانس ب. ليتسوم الدولي، الموجود في جزيرة بيف. وتعمل خدمات الشحن المباشر انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات

المتحدة. ويوجد مرفأ أنشئ في منطقة عميقة المياه في رود تاون. وتتاح خدمات نقل منتظمة بالعبارات تربط جزيرة تورتولا ببعض الجزر الأخرى في الإقليم وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ووفقا لما ورد في استعراض وتوقعات الاقتصاد الكلي للفترة 2021-2023، رغم التقدم الكبير المحرز في مجال البنية التحتية المادية في جميع أنحاء الإقليم منذ عام 2017، لا يزال هناك عمل كبير يتعين إنجازه لإعادة البنية التحتية إلى حالتها الوظيفية التي كانت عليها قبل أعاصير عام 2017، بل وجعلها في حالة أفضل مما كانت عليه حينئذ.

27 - وقد اكتملت في أوائل عام 2016 أشغال توسيع رصيف سفن الرحلات في جزيرة تورتولا، إلى جانب أعمال تطوير مرافقه البرية، التي بدأت في عام 2014، وبدأ استخدام الرصيف ومرافقه البرية في آذار/مارس 2016.

28 - ويخضع التخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية لقانون التخطيط العمراني لعام 2004، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم.

29 - وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض، بما فيها خدمات الإنترنت، متاحة في جميع أنحاء الإقليم. وتوجد ثلاث جهات رئيسية لتقديم هذه الخدمات تخضع لإطار ينظم الاتصالات السلكية واللاسلكية أنشئ في عام 2006.

## رابعاً - الظروف الاجتماعية

### ألف - العمالة والهجرة

30 - وفقاً لاستعراض وتوقعات الاقتصاد الكلي للفترة 2021-2023، شهدت الفترة السابقة لأعاصير عام 2017 وجائحة عام 2020 نمو معدلات العمالة بنسبة لا تقل عن 1 في المائة كل عام. ولكن حدث انخفاض حاد في التوظيف، بعد الأعاصير، مع نزوح الناس من الإقليم. وارتفعت مستويات العمالة في عامي 2018 و 2019. ومن ثم، مع بداية تفشي الحائحة في عام 2020، حدث انخفاض بنسبة 1,3 في المائة في العمالة مقارنة بعام 2019. وبحلول نهاية عام 2021، كان هناك 747 20 شخصاً يعملون في جميع أنحاء الإقليم، في انخفاض بنسبة 1,1 في المائة مقارنة بعام 2020 (985 20 شخصاً). وبفضل المشاريع الإنمائية المقررة في الإقليم، من المتوقع أن تنمو العمالة بحلول نهاية عام 2022 بنسبة لا تقل عن 1 في المائة لتصل إلى مستوى مقارب للمستوى المسجل في عام 2020.

31 - ومع صغر الحجم الجغرافي للإقليم، ينمو عدد سكانه في الأحوال العادية بمعدل 2,6 في المائة. واستمر هذا الاتجاه سنوياً حتى عام 2017، حين حدث انخفاض بنسبة 9,1 في المائة في عدد السكان، وغادر الناس الإقليم بسبب الكوارث الناجمة عن الفيضانات والإعاصير من الفئة 5. غير أن عام 2018 قد شهد زيادة بنسبة 3,0 في المائة في عدد السكان مع عودة الناس إلى الإقليم. ومنذ عام 2018، استمر نمو السكان حيث بدأ الإقليم في جهود إعادة البناء وكانت هناك حاجة إلى تدفق أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة. وفي الفترة من عام 2016 إلى عام 2021، كانت العمالة الوافدة من الخارج تمثل 72,9 في المائة من الحجم الكلي للعمالة في المتوسط. وكان الفارق بين السكان الذكور والإناث ضيقاً للغاية حتى عام 2017، ولكن في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، أخذت هذه الفجوة تتسع مع الحاجة إلى المزيد من العمال الذكور. وقد تأثرت اتجاهات العمالة أيضاً بالاتجاه الذي ظهر بعد الأعاصير وتمثل في اتساع

الفجوة بين الذكور والإناث من سكان الإقليم. ففي عام 2021، بلغت حصة الرجال من القوة العاملة 52,0 في المائة، بينما بلغت حصة النساء 48,0 في المائة. وشهد عام 2021 زيادة في متوسط أجور الرجال والنساء، مع زيادة عدد الأشخاص الذين يتقاضون أجورا أكبر نتيجة للعودة إلى نظام العمل بدوام كامل. وازداد متوسط أجور الرجال بنسبة 5,3 في المائة. كما ازداد متوسط أجر المرأة، وإن كان بنسبة أقل بلغت 4,6 في المائة. وارتفع متوسط الأجور الإجمالي بنسبة 5,0 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020. وفي عامي 2020 و 2021 على حد سواء، سجلت المرأة متوسط أجر أعلى من الرجل في الآونة الأخيرة.

32 - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل في حالة الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، أو الزواج من أحد أبناء الإقليم لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو الإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية لمدة 20 سنة أو أكثر لشخص يُثبت حسن سيرته وسلوكه. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يُنظر سنويا في عدد الإعفاءات الممنوحة.

## باء - التعليم

33 - يسترشد النظام التعليمي في الإقليم، بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، بقانون التعليم لعام 2004 وتعديلاته، بما في ذلك قانون التعليم (المعدل) لعام 2014. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التي يتضمّنهما هذا القانون التوجيه اللازم لنظام التعليم والجهات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم المنفذة بموجب هذا القانون، ومباشرة الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناءً على طلب الجمهور.

34 - والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي للأطفال من سن الخامسة وحتى سن السابعة عشرة. ويوفّر التعليم الجامعي مجانا لسكان جزر فرجن في الكلية المتوسطة المحلية (كلية ه. لافيتي ستاوت)، ولها فرعان في جزيرتي تورتولا وفرجن غوردا. وتتعاون الكلية أيضا مع عدة جامعات خارج جزر فرجن توفر برامج بمستوى درجة البكالوريوس.

35 - ويدفع الطلاب المنتمون إلى أقاليم ما وراء البحار رسوم التعليم نفسها التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. ويتأهل الطلاب للحصول على قروض للدراسة في إنكلترا شريطة أن يكون قد استقر وضعهم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة وبدأوا دراسة مقررات جامعية بدوام كامل أو بدوام جزئي في العام الدراسي 2023-2024. ويُشجّع الطلاب المؤهلون على استصدار جواز سفر بريطاني قبل التقدم بطلب للحصول على المركز المؤهل لدفع رسوم الدراسة في المملكة المتحدة بالمعدل المحلي.

## جيم - الصحة

36 - أنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام 2005، وهي هيئة تنظيمية تتولى إدارة خدمات تقديم الرعاية الصحية العامة. وأطلق نظام التأمين الصحي الوطني، الذي يوفر التغطية الشاملة لنفقات الرعاية الصحية، في أيلول/سبتمبر 2015 وبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير 2016.

37 - ووفقا للمعلومات المأخوذة من منشور الصحة في الأمريكتين (+ Health in the Americas) لعام 2022 الصادر عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، في الفترة من عام 2010 إلى عام 2017، تراوحت وفيات الرضع في الإقليم بين 20,07 و 20,32 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي، وهي أرقام تمثل معدلا مستقرا. وفيما يتعلق باستراتيجية التحصين، بلغت نسبة التغطية بالتحصين من الحصبة 83 في المائة في عام 2021، أي بانخفاض قدره 16 نقطة مئوية مقارنة بعام 2000. وقُدِّرت نسبة وفيات الأمهات لعام 2017 بصفر حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي. وفي عام 2018، بدأت هيئة الخدمات الصحية لجزر فرجن البريطانية برنامجا تجريبيا لرعاية المصابين بالأمراض المزمنة يهدف إلى تحسين إدارة الأمراض المزمنة في الإقليم. ويشهد الإقليم تقدما في عمر السكان، ومن المتوقع أن تستمر نسبة كبار السن في الازدياد. وفي عام 2020، كان السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما أو أكثر يشكلون نسبة 10,2 في المائة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة ارتفاعا كبيرا لتصل إلى 19,2 في المائة بحلول عام 2040، وإلى 25,7 في المائة بحلول عام 2060.

38 - وما فتئت حكومة المملكة المتحدة تقدم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار طيلة فترة انتشار جائحة كوفيد-19. ومن أشكال الدعم المقدم تمويل وتوريد مجموعات أدوات الاختبار، واللوازم الاستهلاكية المختبرية، والمعدات واللوازم الطبية واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعززة، وتوفير الخبرات في مجال الصحة العامة. وقد ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن ما تقدمه من دعم يتسق مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة وراء البحار.

39 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، زودت المملكة المتحدة جزر فرجن البريطانية بلوازم طبية، من بينها مجموعات أدوات الاختبار، ومعدات الحماية الشخصية، ومجموعة أدوات لمستشفى ميداني، وخمسة أجهزة للتنفس الاصطناعي تتجاوز قيمتها 1,4 مليون جنيه إسترليني. ووفرت الدولة القائمة بالإدارة ما يكفي من اللقاحات لجميع البالغين في الإقليم، وسلمت الدفعة الأولى من الجرعات المعززة واللقاحات للأطفال. ويواصل خبراء الصحة في المملكة المتحدة إسداء المشورة وتقديم المعلومات إلى هيئة الخدمات الصحية من أجل المساعدة على إثراء الاستجابة التي يقدمها الإقليم للتصدي لجائحة كوفيد-19. وقام إيان كامينغ، سفير المملكة المتحدة المعني بالرعاية الصحية في أقاليم ما وراء البحار، بزيارة الإقليم في حزيران/يونيه 2021، ثم زاره أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ورافقته آنذاك ناتالي رايت من وكالة الأمن الصحي بالمملكة المتحدة. وإضافة إلى دعم الأخصائيين الصحيين، عقد السفير المعني بالرعاية الصحية اجتماعات عامة وأجرى مقابلات إعلامية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بكوفيد-19 واللقاحات. وأجرت وكالة الأمن الصحي في المملكة المتحدة المزيد من زيارات الدعم في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

## دال - الجريمة والسلامة العامة

40 - أشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث. ففي عام 2022، كانت السفينتان HMS Medway و HMS Protector متمركزتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار الاضطلاع بمهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفاءة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار للتأهب والاستجابة لتهديد الأعاصير والكوارث الأخرى وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة.

## هاء - حقوق الإنسان

- 41 - جرى توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية والأوروبية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان ليشمل جزر فرجن البريطانية. ويكرس الفصل 2 من دستور عام 2007 حقوق الأفراد وحررياتهم الأساسية وينص على إنشاء لجنة تُعنى بحقوق الإنسان بموجب القانون.
- 42 - وقد اعتُمدت في عام 2013 سياسة وطنية بشأن الإنصاف والمساواة بين الجنسين، لتكملة بروتوكول العنف العائلي الذي أقره مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. ويوسع قانون العنف العائلي لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012، نطاق تعريف العنف العائلي ليشمل الإيذاء الاقتصادي والتخويف والتحرش والتعقب والإضرار بالممتلكات وتدميرها، كما يوفر الحماية للأشخاص في العلاقات القائمة على المعاشرة دون معاشرة.

## خامسا - البيئة

- 43 - جرى توسيع نطاق عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، منها اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة، ليشمل جزر فرجن البريطانية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، دأب الإقليم منذ عام 2015 على المشاركة بنشاط في مبادرات عالمية ومشاريع محددة بشأن التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك سن قانون الصندوق الاستثماري لتغير المناخ لعام 2015، وفي الإدارة المستدامة للأراضي، وذلك في إطار من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.
- 44 - وفي عام 2014، أقرت حكومة الإقليم تشريعا يقضي بإنشاء محمية دائمة لسماك القرش في مياهها الإقليمية ويحظر الصيد التجاري لجميع أنواع سمك القرش والشفنين البحري على كامل نطاق تلك المياه. ووفقا لما ذكرته الحكومة، يوجد ما يقرب من 51 منطقة محمية معيّنة في النظام الحالي للمناطق المحمية، بما في ذلك المنتزهات الوطنية والبحرية، ومناطق مصائد الأسماك المحمية، ومحمية حرجية (منتزه سيج ماونت الوطني)، ومناطق مائية. وتقع المسؤولية عن إدارة المناطق المحمية، حسب تعيينها، على عاتق الصندوق الاستثماري للمنتزهات الوطنية أو إدارة الزراعة ومصائد الأسماك. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر الصندوق الاستثماري للمنتزهات الوطنية أول "أطلس بيئي" يتوقع أن يشجع على زيادة الوعي بالمناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي لدى الإقليم.
- 45 - ووفقا لما أفادت به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تمثل إدارة النفايات الصلبة مسألة بالغة الأهمية في جزر فرجن البريطانية. فلا يتوافر في الإقليم إلا مساحة محدودة من الأراضي التي يمكن استخدامها كمداخن للقمامة، وتؤدي التضاريس التلية إلى زيادة صعوبة هذا الوضع، الأمر الذي يجعل إنشاء مدافن القمامة عملا صعبا ومكلفا. وخلال العقد الماضي، زاد حجم النفايات في الإقليم بمعدل ثلاث مرات؛ ويتم دفن النفايات أو إحراقها، بينما يجري إنشاء مرافق لإعادة تدويرها على أساس تجريبي. ويتم التخلص من النفايات بإحراقها أساسا في محرقة بوكوود بوند في جزيرة تورتولا، التي تبلغ طاقتها الاستيعابية 100 طن يوميا، كما توجد مدافن قمامة أخرى في جزر تورتولا وفرجن غوردا وأنيغادا الرئيسية.
- 46 - وقد أشارت "خطة التعافي في سبيل تحقيق التنمية" إلى أن الموارد الطبيعية في الإقليم تعرضت لأضرار كبيرة من جراء الكوارث التي وقعت في عام 2017. فقد لحق ضرر بالغ بالنظم الإيكولوجية من

قبيل الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف والشواطئ ومروج الأعشاب البحرية والبرك المالحة وقنوات الصرف والغابات الرطبة والجافة من جراء الرياح العاتية وعرام العواصف ومياه الفيضانات وما يرتبط بها من ترسبات وتلوث وحطام.

47 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، على مدى السنوات العشر الماضية، قدّم صندوق "داروين بلس" بالمملكة المتحدة، المعروف أيضا باسم الصندوق المعني بالبيئة والمناخ في أقاليم ما وراء البحار، الدعم إلى أكثر من 22 مشروعاً في جزر فرجن البريطانية، من بينها أربعة مشاريع بدأت في عام 2021 ومشروعان بدأ في عام 2022. ومن المتوقع أن يؤدي أول مشروع من المشاريع الجديدة في عام 2022 والمعنون "إدماج القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في تصميم المناطق المحمية وإدارتها" إلى توليد بيانات محددة لنماذج تغير المناخ على لوحة معلومات شبكية من شأنها تسهيل العمل الميداني المحدد الهدف في إطار صندوق المنتزهات الوطنية في جزر فرجن، وإثراء عملية اتخاذ القرار، وزيادة الوعي العام. أما المشروع الثاني المعنون "مسح التربة المتعدد الأغراض: إثراء الإدارة البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ"، فسيوفر معلومات للقائمين على الإدارة البيئية بشأن المواقع التي تعاني فيها التربة من التدهور أو التآكل أو الخطر أو التلوث أو الضعف.

## سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

48 - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

49 - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهو كذلك عضو مقترض في مصرف التنمية الكاريبي.

50 - ويشارك الإقليم في اجتماعات مجلس جزر فرجن المشترك بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تدارس المصالح والتحديات المتبادلة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وتشمل المواضيع التي تدارسها الاجتماعات إنفاذ القانون واستعمال القوارب الترفيهية ورياضة الصيد ومساكن بحرية أخرى، والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم. وعقدت الجلسة التاسعة للمجلس في سانت توماس بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، في 22 أيلول/سبتمبر 2022.

51 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجزر فرجن البريطانية بالتوقيع رسمياً على مذكرة تفاهم تعزز الشراكة فيما بينهما من أجل فتح مكتب مشاريع لمواصلة التصدي للآثار الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والصدمات الخارجية الأخرى مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات المالية أو الجائحات. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز الاتفاق الدعم المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، بما يشمل تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط، وتسريع وتيرة تنفيذها وتقديم المساعدة التقنية للتحليلات القطاعية، وتعزيز الاقتصاد الأزرق والأنشطة الإضافية المناسبة.

52 - وفتحت سانت فنسنت وجزر غرينادين مكتبا قنصليا في جزر فرجن البريطانية في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

## سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

53 - يرد في الفرع أولاً أعلاه موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

54 - في الجلسة التاسعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أثناء الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة ذات طابع عصري وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

55 - وأضاف قائلاً إن المملكة المتحدة والأقاليم متفقة على أن تلك الأقاليم تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي على الصعيد الداخلي، رهنا بشرط واحد فقط، ألا وهو احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات التي تمكنها من الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي. وأشار أيضاً إلى أن المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار يجتمع سنوياً لرصد الأولويات الجماعية والمضي بها قدماً، بما في ذلك حماية البيئة، وأن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق تلك الأولويات الجماعية والاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك تقاسم المسؤوليات الأمنية.

## ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

### ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

56 - أدلى ممثل حكومة الإقليم ببيان خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في كاستريز في الفترة من 11 إلى 13 أيار/مايو 2022.

57 - ونظرت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مسألة جزر فرجن البريطانية في جلستها الرابعة والثامنة المعقودتين في 13 و 24 حزيران/يونيه 2022. ففي الجلسة الرابعة، أدلى رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية ببيان وأدلى أحد الملتزمين ببيان. وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل أنتيغوا وبربودا وغرينادا ببيان. وفي الجلسة الثامنة، وجهت الرئيسة الانتباه إلى النص المتفق عليه لمشروع القرار A/AC.109/2022/L.14، الذي اعتمده اللجنة الخاصة بدون تصويت (انظر A/AC.109/2022/SR.8).

### باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

58 - في الجلسة الرابعة المعقودة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022، استمعت اللجنة، بناء على قرار اتخذ في تلك الجلسة، إلى بيانات بشأن مسألة جزر فرجن البريطانية أدلى بها المبعوث الخاص لرئيس وزراء جزر فرجن البريطانية. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أدلى ممثل سانت لوسيا ببيان يؤيد موقف رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية الذين أعربوا عن قلقهم إزاء صدور أمر

مجلسي، هو مودع قيد الاحتياط حالياً، ومن شأنه أن يعلق عمل الحكومة المنتخبة لجزر فرجن البريطانية ويفرض حكماً مباشراً.

59 - وفي الجلسة العاشرة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتمدت اللجنة، دون تصويت، مشروع القرار السابع المعنون "مسألة جزر فرجن البريطانية"، الوارد في الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/77/23).

## جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

60 - اتخذت الجمعية العامة، في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، القرار 137/77 بدون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2022 (A/77/23) وعلى التوصية التي صدرت لاحقاً عن اللجنة الرابعة. ووفقاً للقرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن البريطانية عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة، والإعلان، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنفيذية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية العامة 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر عام 2007، وأكدت أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية، من أجل منح مسؤولية أكبر لحكومة الإقليم بهدف تطبيق الدستور تطبيقاً فعالاً ورفع مستويات التنقيف المتصل بالمسائل الدستورية؛

(هـ) دعت إلى الاحترام الكامل للدستور والاتفاق المتبادل فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق، وأهابت بجميع الأطراف المعنية أن تواصل الحوار وأن تعمل في شراكة لصالح شعب الإقليم؛

(و) أكدت ضرورة استمرار اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في رصد الحالة في الإقليم عن كثب، بما في ذلك إيفاء بعثة زائرة، بالتشاور الوثيق مع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم؛

- (ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بجهود التوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- (ح) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ط) أكدت على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات مستكملة عن عملية إنهاء الاستعمار؛
- (ي) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب جزر فرجن البريطانية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن البريطانية والدولة القائمة بالإدارة؛
- (ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان، ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن البريطانية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛
- (ل) أهابت أيضا بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الغاية؛
- (م) أكدت من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛
- (ن) أخذت في اعتبارها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتسهل في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وصمودها في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وعديمة الجدوى التي لا تتماشى مع مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم باعتباره مركزاً مالياً دولياً؛
- (س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمتها الداخلية السارية؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى تقديم كل المساعدة اللازمة للإقليم، ودعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وتعزيز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، لا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضرارا بالإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن البريطانية وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

المرفق

## خريطة جزر فرجن البريطانية

